السويداء في2017/09/19

صادر رقم 10189

السادة وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك المحترمين

قسم الشركات

تحية طيبة وبعد

يطيب لنا أن نرفق محضر اجتماع الهيئة العامة غير العادية التي تقوم بأعمال الهيئة العامة العادية لشركة عصير الجبل الطبيعي المساهمة المغفلة العامة، الذي انعقد في غرفة التجارة والصناعة بالسويداء بتاريخ 2017/08/31 وذلك للاطلاع وإجراء اللازم.

كما ونرجو إعطائنا صورة مصدقة لتقديمها لهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.

شاكرين حسن تعاونكم .

مع أطيب الأمنيات و السلام

شركة عصير الجبل الطبيعي ش.م.م

شحاذة صلاح الدين

رئيس مجلس الإدارة

مديرية الشركات

٥٠٩٥

التاريخ ٢٠١٧/٩/٢٤

اسم الدائرة شركات

د. الشركات

لاجراء اللازم

السيد نعيم محمد امين

لاجراء اللازم

٢٠١٧/٩/٢٤

صورة طبق الأصل

الجمهورية العربية السورية

٢٥ الورد طيب الشهيد

مديرية الشركات - دائرة الشركات

الجمهورية العربية السورية

٢٥ الورد طيب الشهيد

بسم الله الرحمن الرحيم

محضر اجتماع الهيئة العامة غير العادية التي تقوم بأعمال الهيئة العامة العادية لشركة عصير الجبل الطبيعي المساهمة المغفلة رقم /24/ المنعقد بتاريخ 2017/08/31 " الجلسة الثانية "

تم اجتماع الهيئة العامة غير العادية التي تقوم بأعمال الهيئة العامة العادية لشركة عصير الجبل الطبيعي المساهمة المغفلة العامة، في تمام الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الخميس الموافق في 2017/08/31، في قاعة الاجتماعات في غرفة التجارة والصناعة بالسويداء، بناءً على الدعوة الموجهة للسادة المساهمين، ومدقق الحسابات، و وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، وهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، استنادا إلى قرارات مجلس الإدارة في جلساته رقم 335 تاريخ 2017/03/18، ورقم 338 تاريخ 2017/05/17، ورقم 339 تاريخ 2018/07/15، حسب المادة 71 والمادة 169 من قانون الشركات رقم 29 لعام 2011، بعد الحصول على موافقة هيئة الأوراق والأسواق المالية رقم 719/ص- ف تاريخ 2017/07/26، ونشر الدعوة مع كافة البيانات المالية والميزانية العمومية المنتهية بتاريخ 2015/12/31، وتقرير مدقق الحسابات الأستاذ مصطفى بديع الجاجة، في صحيفة تشرين رقم 13007 تاريخ 2017/08/14، وفي صحيفة الثورة العدد رقم / 16460 / تاريخ 2017/08/14، وفي صحيفة البعث رقم 15730 تاريخ 2017/08/15، وفي جريدة تشرين رقم 13008 تاريخ 2017/08/15، كذلك عن طريق البريد والفاكس والهاتف، وموقع الشركة على الفيسبوك لاستكمال الدعوة بشكل واسع نظرا للظروف الأمنية الراهنة، وذلك للبحث في جدول الأعمال التالي:

1- كلمة السيد رئيس مجلس الإدارة

2- الاستماع لتقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة الموقوفة بتاريخ 2016/12/31.

3- الاستماع لتقرير مدقق الحسابات عن الدورة المحاسبية الموقوفة بتاريخ 2016/12/31 .

4- مناقشة تقرير مجلس الإدارة والميزانية العمومية وتقرير مدقق الحسابات عن الدورة المالية الموقوفة بتاريخ 2016/12/31 والمصادقة عليهم، وإبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة.

5- انتخاب مدقق حسابات لعام 2017 من المدققين المدرجة أسمائهم في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابه.

6- مناقشة مضمون المادة 103 من قانون الشركات رقم 29 لعام 2011 التي تنص على " إذا زادت خسائر الشركة على نصف رأسمالها وجب على مجلس الإدارة دعوة الهيئة العامة غير العادية للاجتماع لتقرر إما إطفاء الخسائر، أو تخفيض رأس المال بما لا يقل عن الحد الأدنى المقرر قانونا، أو حل الشركة وتصفيتها.

7-- البحث بموضوع إعادة تقييم الأصول وفق متطلبات معايير المحاسبة والتقدير المالي الدولي.

8- البحث في جدولة قرض المصرف الصناعي في أقرب فرصة ليتسنى للشركة العمل بأريحية وطلب قرض جديد من أجل التشغيل والإنتاج.

افتتح الجلسة السيد شحاذة صلاح الدين رئيس الهيئة العامة غير العادية في تمام الساعة الحادية عشرة من يوم الخميس الموافق بتاريخ 2017/08/31، بالوقوف دقيقة صمت على أرواح شهداء الوطن الأبرار من عسكريين ومدنيين، وشكر السادة الحضور على مشاركتهم، ثم تابع رئيس الهيئة العامة غير العادية التي تقوم بأعمال الهيئة العامة العادية، أعمال الجلسة بحضور السادة أعضاء مجلس الإدارة التالية أسمائهم: شحاذة صلاح الدين، نبيه سعد صبح، صلاح الدين صلاح الدين، معضاد البكفاني، محمد حمزة، والسادة المساهمين المدونة أسمائهم في سجل الحضور، وممثل وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك السيد نعيم عنتر بموجب كتاب التكليف رقم 1/12/2170/9696 تاريخ 2016/08/28 الموقع عن السيد الوزير بالتفويض مدير مديرية الشركات السيد أحمد ياسين الحوري، المسئول عن مراقبة الاجتماع وقانونيته، و اعتذار هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية عن حضور الاجتماع وذلك نظرا للظروف الأمنية، وبعض الفعاليات الاجتماعية والاقتصادية.

السيد رئيس مجلس الإدارة رئيس الهيئة العامة غير العادية، كلف الأستاذ معضاد حمود البكفاني بتدوين وقائع الجلسة، وكلف الأستاذ يوسف البكفاني، والسيد فهد الحلح، مراقبين للجلسة.
السيد رئيس مجلس الإدارة رئيس الهيئة العامة، طلب من مراقبي الجلسة التأكد من اكتمال النصاب القانوني للجلسة الأولى وبعد التأكد من جدول الحضور تبين بأن نسبة الحضور والتمثيل للجلسة الأولى أصالة قد بلغت 1.443.390مليون وأربعمائة وثلاثة وأربعون ألف وثلاثمائة وتسعون سهم، ووكالة قد بلغت / 564.153 خمسمائة وأربعة وستون ألف ومائة وثلاثة وخمسون سهم/ وبذلك أصبح مجموع الحضور الكلي/ 2.007.543 مليونان وسبعة آلاف وخمسمائة وثلاثة وأربعون سهم / أي بنسبة حضور قدرها 50.1% خمسون فاصل وواحد واحد بالمائة، وبهذه النسبة لم يكتمل النصاب القانوني للجلسة الأولى حسب نص المادة 170 من قانون الشركات رقم 29 لعام 2011 " الذي ينص على ما يلي:
نصاب الجلسة وقانونيتها " المادة 170 الفقرة 1- لا تعد الجلسة الأولى لاجتماع الهيئة العامة غير العادية قانونية ما لم يحضرها مساهمون يمثلون /75%/ على الأقل من أسهم الشركة المكتتب بها.
الفقرة 2- وإذا لم يتوافر هذا النصاب بمضي ساعة من الموعد المحدد للاجتماع في الجلسة الأولى تنعقد الجلسة في الموعد الثاني المحدد لذلك، وتعتبر الجلسة الثانية قانونية إذا حضرها مساهمون يمثلون /40%/ على الأقل من أسهم الشركة المكتتب بها، لذلك أعلن السيد رئيس الهيئة العامة بأن الجلسة الأولى قد تأجلت لمدة ساعة واحدة أي للساعة الثانية عشرة ظهرا من نفس اليوم الخميس في 2017/08/31 حسب ما ورد في الدعوة الموجهة للسادة المساهمين وذلك بسبب عدم اكتمال النصاب القانوني.

افتتح الجلسة الثانية السيد رئيس الهيئة العامة غير العادية التي تقوم بأعمال الهيئة العامة العادية، في تمام الساعة الثانية عشرة ظهرا من نفس اليوم الخميس الموافق بتاريخ 2017/08/31 بعد التأكد من نسبة الحضور والتمثيل للجلسة الثانية التي بلغت أصالة 1.508.465 مليون وخمسمائة وثمانية آلاف وأربعمائة وخمسة وستون سهم، ووكالة قد بلغت / 566.578 خمسمائة وستة وستون ألف وخمسمائة وثمانية وسبعون سهم/ وبذلك أصبح مجموع الحضور الكلي/ 2.075.043 مليونان وخمسة وسبعون ألف وثلاثة وأربعون سهم / أي بنسبة حضور قدرها 51.87 % واحد وخمسون فاصل سبعة وثمانون بالمائة، وبهذه النسبة اكتمل النصاب للجلسة الثانية حسب ما ورد في الفقرة /2/ من المادة 170 من قانون الشركات رقم 29 لعام 2011،
- وإذا لم يتوافر النصاب بمضي ساعة من الموعد المحدد للاجتماع في الجلسة الأولى تنعقد الجلسة الثانية في الموعد المحدد وتعتبر الجلسة قانونية بحضور مساهمون يمثلون /40%/ من الأسهم المكتتبة، ونوه بأن قرارات الهيئة يجب أن تكون منسجمة مع نص المادة 171 من قانون الشركات حسب ما يلي:
1 – تصدر الهيئة العامة غير العادية قراراتها بأكثرية أصوات مساهمين يحملون أسهما لا تقل عن ثلثي الأسهم الممثلة في الاجتماع.
2 – ويجب أن تزيد الأكثرية المطلوبة في الفقرة الأولى من هذه المادة على نصف رأس المال المكتتب به في الأحوال التالية:
آ – تعديل نظام الشركة الأساسي.
ب – اندماج الشركة في شركة أو مؤسسة أخرى.
ج – حل الشركة.
المادة 172 – صلاحيات الهيئة:
للهيئة العامة غير العادية الحق بأن تصدر قرارات في الأمور الداخلة ضمن صلاحياتها وفي الأمور الداخلة ضمن صلاحيات الهيئة العامة العادية، وفي الحالة الأخيرة تصدر الهيئة قراراتها وفقا للقواعد المتعلقة بالهيئة العامة العادية.
طلب السيد رئيس مجلس الإدارة رئيس الجلسة من ممثل وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك السيد نعيم عنتر، التأكد من قانونية الجلسة والموافقة على بدأ أعمالها حسب جدول الأعمال، وبعد أن تأكد من اكتمال النصاب القانوني في الجلسة الثانية بنسبة 51.87% من مجموع الأسهم، أعلن بأن الجلسة قانونية، ويمكن البدء في أعمالها حسب جدول الأعمال.
1 - انتقل السيد رئيس مجلس الإدارة رئيس الجلسة للبدء بالفقرة الأولى من جدول الأعمال المتعلقة بكلمة رئيس مجلس الإدارة:
ألقى السيد شحاذة صلاح الدين كلمة رئيس مجلس الإدارة التالية:

السيدات والسادة الحضور

أرحب بكم جميعا في اجتماعنا هذا الذي ينعقد اليوم وبلدنا الغالية سورية لم تزل تخوض حربا شرسة ضد قوى الارهاب الذي تموله وترعاه وتدعمه أمريكا والصهيونية ودول الخليج العربية، التي أعلنت موقفها ودعمها وتمويلها للإرهاب، ومع كل ذلك جيشنا العقائدي السوري البطل والمقاومة الوطنية وحلفائنا من خارج الوطن جميعهم يحاربون معنا الإرهاب نيابة عن العالم بأسره، وهذه الحرب انعكست على الاقتصاد الوطني الذي هو ركيزة هامة من ركائز الحرب، ونحن علينا الكثير من المسؤوليات خاصة وأن الشركة تعتبر من الشركات الهامة القادرة على تصنيع كميات كبيرة من المنتج الزراعي الوطني، وبذلك تساهم بالحفاظ على الأمن الغذائي لذلك مطلوب منا الصمود أكثر من أي وقت مضى مهما كانت التضحيات، والهروب في مثل هذه الظروف يعتبر خيانة وطنية كبرى، لقد صبرنا كثيرا لأننا نعلم جيدا بأن الشركة لديها البنى التحتية التي تضمن لها النجاح السريع في أي لحظة لو تهيأت لها السيولة النقدية التي تعاني منها منذ بداية التأسيس.

أيها السيدات والسادة نحن متفائلون وأملنا كبير بأن الأيام القادمة ستحمل لنا بشائر الخير خاصة بعد أن توافقنا مع وزارة الداخلية وحماية المستهلك على تسليمهم الإدارة التنفيذية بالشركة لتمويل وتشغيل واستثمار المصنع بطاقته الإنتاجية وذلك بموجب عقد استثمار لمدة /4/ أربعة سنوات قابلة للتجديد وكلنا أمل بأن الوزارة جادة في الموضوع والشركة ستقلع بإذن الله في القريب العاجل، وصمود الشركة واستمرارها في الإنتاج في هذه الظروف القاهرة هو فخر وشرف كبير لنا جميعا.

أيها السادة يجب أن نتفاءل بالمستقبل ولا نسمح للخوف أن يسيطر علينا بسبب الخسائر الدفترية الناتجة عن اهتلاك خطوط إنتاج ومباني وآليات يفرضها القانون، لكن الحقيقة تقول بأن كافة موجودات الشركة لم تزل قائمة وموجودة وبكامل جاهزيتها وبأسعار أفضل مما كانت عليه سابقا، والتضخم المالي الحاصل حاليا خاصة في ما يتعلق بفرق صرف العملات التي بحكم القانون يجب أن تذهب على حساب أرباح وخسائر هي التي تزيد حجم الخسائر ولكن بالمقابل تزداد قيمة الأصول الثابتة وتبقى الأمور متوازنة، لا أطيل عليكم أكثر من ذلك لتتمكنوا من الاستماع لتقرير مجلس الإدارة، والميزانية العمومية ولتقرير مدقق الحسابات، ومناقشة البيانات المالية الختامية الموقوفة بتاريخ 2016/12/31، راجيا أن يكون الحوار المثمر والبناء هو هدفنا دوما من أجل إيجاد الحلول المثلى للشركة مع خالص شكري وتقديري لإصغائكم.

شحاذة صلاح الدين
رئيس مجلس الإدارة

2 - الفقرة الثانية من جدول الأعمال المتعلقة بتقرير مجلس الإدارة :

طلب السيد رئيس الهيئة العامة غير العادية من السيد نبيه سعد صبح نائب رئيس مجلس الإدارة، تلاوة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة لعام 2016 هذا نصه:

السادة ممثلي وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، السادة ممثلي هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية ، السادة مدققي الحسابات المكلفين بتدقيق حسابات الشركة عن عام 2016، السيدات والسادة المساهمون في شركة عصير الجبل الطبيعي المساهمة المغفلة العامة، السادة الحضور .

باسم رئيس وأعضاء مجلس الإدارة نرحب بكم في اجتماع الهيئة العامة غير العادية التي تقوم بأعمال الهيئة العامة العادية استنادا للمادة /103/ الفقرة /1/ من قانون الشركات رقم 29 لعام 2011 ، ولأحكام النظام الأساسي للشركة، وقرار مجلس الإدارة بجلسته رقم 335 تاريخ 2017/03/18، بتوجيه الدعوة للسادة المساهمين لحضور هذا الاجتماع، وموافقة مجلس الإدارة على البيانات المالية والميزانية الختامية الموقوفة بتاريخ 2016/12/31 بجلسته رقم 338 تاريخ 2017/05/17 لمناقشتها في هذا الاجتماع، وتمت دعوة وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، وهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية لتسمية مندوبهم لحضور

الاجتماع، كذلك تمت دعوة السيد مصطفى بديع الجاجة مدقق الحسابات للسنة المالية 2016 لحضور الاجتماع وتقديم تقريره عن الدورة المالية الموقوفة بتاريخ 2016/12/31 كما تم توجيه الدعوة للسادة المساهمين بالصحف والبعض منهم بواسطة الفاكس ، والهاتف ، والاتصال المباشر لاستكمال الدعوة، لحضور الاجتماع في غرفة التجارة والصناعة بالسويداء لمناقشة جدول الأعمال:

1- كلمة السيد رئيس مجلس الإدارة

2- الاستماع لتقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة الموقوفة بتاريخ 2016/12/31.
3- الاستماع لتقرير مدقق الحسابات عن الدورة المحاسبية الموقوفة بتاريخ 2016/12/31 .
4- مناقشة تقرير مجلس الإدارة والميزانية العمومية وتقرير مدقق الحسابات عن الدورة المالية الموقوفة بتاريخ 2016/12/31 والتصويت عليهم، وإبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة.
5- انتخاب مدقق حسابات لعام 2017 من المدققين المدرجة أسمائهم في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابه.
6- مناقشة مضمون المادة 103 من قانون الشركات رقم 29 لعام 2011 التي تنص على " إذا زادت خسائر الشركة على نصف رأسمالها وجب على مجلس الإدارة دعوة الهيئة العامة غير العادية للاجتماع لتقرر إما إطفاء الخسائر، أو تخفيض رأس المال بما لا يقل عن الحد الأدنى المقرر قانونا، أو حل الشركة وتصفيتها.
7- البحث بضرورة إعادة تقييم الأصول الثابتة حسب المعيار الدولي للمحاسبة رقم /29/ نظرا للتضخم المالي الذي حصل وارتفاع أسعار العقارات والمباني وخطوط الإنتاج، لإعطاء صورة حقيقية عن واقع الشركة أمام وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، وهيئة الأوراق والأسواق المالية، وأمام المصارف والمراجع الاقتصادية والمالية والمساهمين والرأي العام.
8- البحث في جدولة قرض المصرف الصناعي في أقرب فرصة ليتسنى للشركة العمل بأريحية وطلب قرض جديد من أجل التشغيل والإنتاج.

أيها السيدات والسادة لا بد من اطلاعكم على كافة النشاطات التي قام بها مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية التي يرأسها الأستاذ وليد محمود الغوثاني، المدير العام للشركة اعتبارا من 2016/06/01 والأستاذ الغوثاني مجاز تجارة واقتصاد اختصاص محاسبة وكان يعمل بالشركة خلال الأعوام السابقة كمدير تسويق من بعدها هاجر إلى نيجيريا واكتسب خبرة كبيرة في المجال التجاري، لذلك مجلس الإدارة بنا عليه آمالا كبيرة، حيث قدم جهدا كبيرا من أجل تنفيذ الخطة الإنتاجية والتسويقية التي كانت قد رسمتها الإدارة التنفيذية السابقة، لكنه اصطدم بعدم توفير السيولة النقدية ومستلزمات الإنتاج " محروقات " لتنفيذ هذه الخطة وهذا بعلم كافة الجهات الرسمية لذلك اضطر للعمل ضمن الإمكانيات المتاحة، وقد حقق بعض الإنجازات مقارنة مع العام المنصرم 2015 ، وتمكن من رفع نسبة المبيعات المحلية، لأننا في ظروف الحرب الحالية لا يوجد لدينا مكان لتصريف الكميات البسيطة من إنتاجنا في بقية المحافظات بسبب الظروف الأمنية وتكاليف النقل الباهظة، والمخاطر التي يتعرض لها السائق، وعدم إمكانية التصدير للخارج بسبب عدم إمكانية فتح الاعتمادات المصرفية.

أيها السادة لقد عانت الشركة الكثير في عملية الإنتاج خلال العام المنصرم بسبب انقطاع وتقنين الكهرباء، وبسبب عدم توفر مادة المازوت بالكميات المطلوبة لتشغيل خطوط الإنتاج ضمن وردية عمل واحدة بالإضافة لأسعار المواد الأولية والمواد المتممة للإنتاج التي كانت مرتفعة جدا خاصة البندورة والعنب والمشمش ، والزجاج والكرتون والعبوات المعدنية وغيرها، والشركة لم تتمكن من استجرار الفواكه من خارج المحافظة نظرا لتكاليف النقل الباهظة لذلك كانت الكميات المستجرة من المواد الأولية لهذا العام منخفضة جدا، وهي أقل من الطاقة الإنتاجية للشركة، وفي النتيجة تم استجرار الكميات التالية:

بندورة، تفاح، مشمش، تين، توت شامي، فليفلة وكانت الكمية الكلية 321.748 كغ هذه الكميات البسيطة التي لا توازي نسبة 1% من الطاقة الإنتاجية، ومع كل ذلك ومع كميات الإنتاج من مخزون العام السابق ساعدت على إيرادات بسيطة ساهمت بدفع الرواتب والأجور والمياه والكهرباء والصيانة.

أيها السيدات والسادة نضطر دوما لتكرار الكلام السابق وذلك للتذكير وليس لتبرير موقف الإدارة إن معاناة الشركة كبيرة جدا وصمود مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمؤسسين والمساهمين في هذه الشركة الوطنية منذ بداية التأسيس وقبل الحرب الكونية التي تشنها الدول الكبرى وعملائها في المنطقة على وطننا الغالي سورية منذ ستة سنوات، والحرب الاقتصادية والعقوبات المتلاحقة التي فرضت علينا من قبل هذه الدول،

انعكست سلبا على الاقتصاد الوطني بشكل عام، وعلى الشركة بشكل خاص لأننا نعاني من فقدان السيولة النقدية التي تحرك عجلة الإنتاج والتسويق، ونعاني مع بعض مؤسسات القطاع العام، وبعض الوزارات، ومع ذلك الشركة صامدة تعمل بصمت ضمن الإمكانيات المتاحة لتوفير ولو جزء بسيط من الأمن الغذائي للمواطنين بأحسن المواصفات وأفضل الأسعار، ولم تزل تدفع رواتب وأجور عمالها وكل ما يترتب عليها من مصاريف ثابتة، و ضرائب ورسوم أكثرها تعسفية وخارج نطاق القانون، وصمود الشركة في هذه المعركة شرف كبير نعتز به ، والهروب من المسؤولية وإغلاق المصنع يعتبر خيانة وطنية.

أيها السادة الشركة تعاني اليوم من التضخم المالي الذي حصل خلال عام 2016/2015 / وارتفاع سعر صرف العملات الأجنبية خاصة الدولار الذي كان سبب ارتفاع كافة أسعار المواد الأولية والمواد المتممة للإنتاج، وارتبط سعر المنتج الوطني بسعر صرف الدولار، بالإضافة لزيادة الرواتب والأجور والدعم المعيشي، وارتفاع أسعار الوقود والكهرباء كل ذلك انعكس سلبا على الشركة، ورفع سعر التكلفة وتراجعت المبيعات بسبب الظروف الراهنة لذلك انحصر البيع والتوزيع داخل المحافظة، ونتيجة ذلك انخفضت كمية الإنتاج وأصبحت المبيعات محدودة بالكاد تكفي لتغطية المصاريف الثابتة، ولكن الاهتلاكات والضرائب والرسوم وفرق صرف العملات يجعلنا في خسائر مستمرة، ساهمت في تراجع الشركة وزيادة الخسائر التراكمية، وهنا لا بد من التذكير بأن الشركة تعمل بدون رأسمال عامل منذ بداية التأسيس وهي غير قادرة على شراء حاجتها من المواد الأولية والمواد المتممة للإنتاج، وإذا ما أنتجت الشركة ولو بنصف طاقتها الإنتاجية فكيف يمكن أن تحقق مبيعات وأرباح.

السيدات والسادة المساهمين لا بد من اطلاعكم على الجهود التي قام بها مجلس الإدارة في السنوات السابقة لاسيما العام الماضي لإيجاد مستثمر أو شريك استراتيجي ممول لرأس المال العامل وكان آخرها العرض الذي تقدمنا به إلى السيد رئيس مجلس الوزراء وهو استلام الشركة وتشغيل خطوط الإنتاج بطاقتها الإنتاجية وتسويق المنتج النهائي من خلال منافذ البيع في المؤسسة الاستهلاكية أو مؤسسة الخزن والتسويق وغيرها من مؤسسات الدولة، مقابل أرباح صافية توزع مناصفة بين الشركة والوزارة ، بعد هذا العرض بفترة قصيرة زارنا في المصنع خلال شهر أيلول من العام 2016 وفد وزاري مكون من السادة وزير الصناعة، وزير الزراعة، وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك وزير الدولة لتنمية المنطقة الجنوبية، وكان يعمل خط إنتاج البندورة مما زاد سرورهم واطلعوا على كافة خطوط الإنتاج وعلى محتويات مستودعات الإنتاج ومتمماته وعلى التنظيم والإدارة في المصنع، والسيد الدكتور عبد الله الغربي وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك أبدى استعداد الوزارة تشغيل المصنع بشرط استلام الإدارة التنفيذية ، ومجلس الإدارة رحب بالفكرة ودرسها بعناية، ووعد بتسليم الإدارة التنفيذية لوزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، وبعد أسبوع من هذه الزيارة عاد لزيارتنا مرة ثانية السيد الدكتور عبد الله الغربي وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك ومعه وفد مرافق منهم رئيس غرفة التجارة والصناعة بالسويداء ومدير التجارة والتموين بالسويداء،ومدير الزراعة بالسويداء، ورئيس غرفة الزراعة ومجموعة كبيرة من المرافقين، وقال مخاطبا السيد رئيس مجلس الإدارة أنا جئت إلى السويداء للتأكد إذا كنت عند وعدك بتسليم الإدارة التنفيذية بالشركة لوزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك حتى يشهد عليك أهل السويداء، ورحب السيد رئيس مجلس الإدارة بالسيد الوزير وقال أنا ومجلس الإدارة تقدمنا بعرض ولن نتراجع عنه، ونحن مفوضين من قبل الهيئة العامة غير العادية بالبحث عن شريك استراتيجي ممول لرأس المال العامل من القطاع الخاص أو العام أو المشترك، أجاب السيد الوزير إذا كانت موافقتكم الخطية بتسليم الإدارة التنفيذية يوم الأحد القادم في 2016/09/25 على مكتبي فنحن نستلم إدارة الشركة بتاريخ 2016/10/01.

وفي اليوم التالي للزيارة دعا السيد رئيس مجلس الإدارة السادة الأعضاء ومحامي الشركة لاجتماع طارئ لمناقشة التفويض وتمت الموافقة بالإجماع على تفويض وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك على استلام الإدارة التنفيذية للشركة حسب نص التفويض التالي:

السويداء :2016/09/25
الرقـــم :10038

السيد الدكتور عبد الله الغربي المحترم
وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك

تحية طيبة وبعد

بعد أن تشرفنا بزيارتكم يوم الجمعة بتاريخ 2016/09/23 في مقر الشركة بالسويداء، وتباحثنا بطريقة التعاون مع شركتنا، يسرنا إعلامكم بأن مجلس الإدارة رحب بالإجماع بالمبادرة الخيرة التي تقدمتم بها لتشغيل المصنع بطاقته الإنتاجية، واجتمع المجلس اليوم السبت خصيصا لهذه الغاية وقرر بجلسته رقم 328 المنعقدة بتاريخ 2016/09/24 على تسليم الإدارة التنفيذية لوزارتكم الموقرة " وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك " وذلك استنادا لتفويض المجلس من قبل الهيئة العامة غير العادية رقم /22/ تاريخ 2016/07/27 للبحث عن شريك استراتيجي أو مستثمر.

استنادا لما سبق أنا شحاذة فؤاد صلاح الدين، رئيس مجلس إدارة شركة عصير الجبل الطبيعي المساهمة المغفلة العامة، أفوض السيد الدكتور عبد الله الغربي، وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك، بإدارة وتشغيل كافة خطوط الإنتاج بالشركة وله مطلق الصلاحية بما يخص الإدارة التنفيذية، وذلك بموجب عقد قانوني ولمدة لا تقل عن خمس سنوات قابلة للتجديد برضاء الفريقين

شركة عصير الجبل الطبيعي المساهمة المغفلة العامة
شحاذة صلاح الدين رئيس مجلس الإدارة

وبعد مرور أكثر من ثلاثة أشهر على التفويض وعلى المتابعة الحثيثة من قبل رئيس مجلس الإدارة واتصالاته وزياراته تلقينا مسودة " عقد استثمار بالتراضي " بين الشركة والوزارة من خلال مساعي السيد الوزير المهندس رافع أبو سعد، وهنا اختلفت المفاهيم بين تسليم الإدارة التنفيذية بالشركة وهذا يعني استلام الشركة في كل ما لها وما عليها وتمويل رأس المال العامل وتشغيل خطوط الإنتاج بطاقتها الإنتاجية المحددة في الدراسة الاقتصادية وتسويق المنتج، وبين عقد استثمار بالتراضي، وبعد دراسة العقد ومناقشته بحضور السيد الوزير أبو سعد، وتوضيحه لبعض النقاط الهامة والبناءة، قام مجلس الإدارة بإرسال كتاب يتضمن ملاحظات الشركة بما تتعلق بصيغة وبنود العقد ، والآن مجلس الإدارة يقترح على الهيئة العامة غير العادية للشركة تتويج نشاط مجلس الإدارة بالموافقة على التعاقد مع وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك وتسليمها الإدارة التنفيذية والبيانات المالية ولوائح الجرد النظامية لكافة موجودات ومطاليب الشركة والتزاماتها من بضائع منتجة جاهزة للتسويق، وقطع غيارات وإكسسوارات وخطوط إنتاج كما سترد في هذه الميزانية العمومية للشركة الموقوفة بتاريخ 2016/12/31 لتكون ملتزمة بكل ما للشركة وما عليها من التزامات وتمويل وتشغيل خطوط الإنتاج بطاقتها الإنتاجية المقررة ومقاسمة الأرباح بنسبة 50% خمسون بالمائة للوزارة وخمسون بالمائة للشركة، وقيمة اهتلاك الآلات وخطوط الإنتاج تبقى مسجلة لحساب الشركة وذلك بموجب عقد دقيق ونظامي يساهم في صياغته هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بصفتها جهة وصائية على الشركات المساهمة المغفلة العامة بالإضافة لمحامي الشركة ورئيس هذه الهيئة العامة غير العادية بما يحفظ حقوق الطرفين المتعاقدين.

وإذا استمرت رغبة الوزارة بإبرام " عقد استثمار لخطوط الإنتاج بالتراضي بدلا من استلام الإدارة التنفيذية " نقترح أن يحدد مبلغ سنوي مقطوع يدفع للشركة في بداية كل عام مقابل الاستفادة من استثمار وتشغيل كافة خطوط الإنتاج آخذين بعين الاعتبار الاهتلاك السنوي لخطوط الإنتاج يضاف إليه مبلغ يوازي قيمة الاستثمار لهذه الخطوط حسب رأي أهل الخبرة من فنيين واقتصاديين.

ويبقى الخيار لوزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك باتخاذ القرار الذي تراه مناسبا وعلى ضوئه يتم إبرام العقد النهائي، والمهم الآن هو إنجاز الخطوة الأولى وهي موافقة الهيئة العامة غير العادية والتصويت بالموافقة على التعاقد مع الوزارة وتفويض مجلس الإدارة بمتابعة الخطوات التنفيذية حرصا من الشركة وعلى الجهة المتعاقدة للاستفادة من المواسم هفي مواعيدها.

أيها السيدات والسادة إن مجلس الإدارة ملتزم بتذكيركم في كل اجتماع من اجتماعات الهيئة العامة غير العادية مناقشة مضمون المادة 103 من قانون الشركات رقم 29 لعام 2011 التي تنص على " إذا زادت خسائر الشركة على نصف رأسمالها وجب على مجلس الإدارة دعوة الهيئة العامة غير العادية للاجتماع لتقرر إما إطفاء

الخسائر، أو تخفيض رأس المال بما لا يقل عن الحد الأدنى المقرر قانونا، أو حل الشركة وتصفيتها". هذه المادة الجائرة في قانون الشركات مدمرة بالنسبة للشركات الصناعية التي تملك خطوط إنتاج ومباني وعقارات قائمة تدعم مسيرتها فكيف لنا أن نفكر بتصفيتها في ظروف الحرب وفي ضل التضخم الاقتصادي وارتفاع الأسعار الذي انعكس إيجابا على أصولها الثابتة بمبالغ تزيد أضعافا مضاعفة على خسائرها التراكمية الناتجة عن اهتلاك آلات ومباني وغيرها، كذلك يقترح المجلس مناقشة طلب موافقة وزارة المالية ووزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك وهيئة الأوراق والأسواق المالية، بالسماح للشركة بإعادة تقييم الأصول الثابتة حسب المعيار الدولي للمحاسبة رقم /29/ نظرا للتضخم المالي الذي حصل وارتفاع أسعار العقارات والمباني وخطوط الإنتاج، لإعطاء صورة حقيقية عن واقع الشركة أمام وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، وأمام المصارف والتجار والمراجع الاقتصادية والمالية والمساهمين والرأي العام لتشجيعهم على الصمود والاستمرار في العمل والحفاظ على هذه المنشأة الحضارية التي أصبحت اليوم مكسبا للعمال والفلاحين وللوطن، وإنتاجها يعتبر فخرا للصناعة الوطنية.

أيها السادة المساهمين لقد تمكنا من دفع القسط التاسع من القرض قصير المدى للمصرف الصناعي ولم يبقى علينا من هذا القرض سوى قسط واحد يستحق في 2016/04/15، وقبل انعقاد هذه الجلسة تم تسديد القسط /10/ العاشر والأخير من القرض الصناعي قصير المدى، لذلك أصبح من الضروري البحث في إمكانية جدولة القرض /4/ الرابع الجاري المدين للمصرف الصناعي في أول فرصة تتاح لنا مع المصرف من خلال الشركة أو الجهة المستثمرة، ولمدة لا تقل عن عشرة سنوات، إلا إذا حصلت الشركة على تمويل يكفي لتشغيل المصنع ولو بنصف طاقته الإنتاجية عندها تخفض الفترة الزمنية للدفع.

في العام الماضي كنا قد بحثنا موضوع الدين المترتب على الشركة للمساهمين خالد محمد المجذوب وشقيقه محمد خلدون المجذوب، البالغ /277.128$/ مائتان وسبعة وسبعون ألف ومائة وثمانية وعشرون دولار أمريكي لنهاية عام 2005 هذا الدين ناتج عن تسديد قسم من مديونية الشركة لبنك S.B.A الشركة المصرفية العربية في باريس فرنسا، وقد اجتمع مجلس الإدارة في عام 2006 وتم الاتفاق معهم على أن يستجروا بضائع سنويا للزكاة بقيمة /77.128$/ سبعة وسبعون ألف ومائة وثمانية وعشرون دولار، وتمت تسوية هذا الدين معهم في عام 2006 ودفعت لهم الشركة مبلغ /110.000$/ مائة وعشرة آلاف دولار نقدا، واستجروا بضاعة بقيمة /34.128$/ أربعة وثلاثون ألف ومائة وثمانية وعشرون دولار، وتوقفت الشركة عن الدفع لغاية إعادة احتساب الفائدة القانونية التي دفعتها الشركة لهم من دون أن تستلم الإشعارات المصرفية، لكنهم لم يلتزموا بالشروط التي تم الاتفاق عليها ورفعوا دعوى قضائية بحق الشركة فصلت لصالح الشركة في محكمة البداية وطعنوا بالحكم أمام محكمة الاستئناف التي فصلت الدعوى لصالحهم، والآن طعنا بالحكم أمام محكمة النقض، وصدر الحكم بموجب القرار رقم 380 لعام 2016 لصالحهم وضمنه خلل مهني كبير حيث احتسبوا الفائدة وأضافوها للفائدة المدفوعة بدل إجراء عملية التقاص فيما بيننا، والآن حاولنا بشتى الوسائل حل القضية بطريقة ودية معهم بصفتهم مساهمين بالشركة وأبناء أحد المؤسسين لكنهم لم يستجيبوا ويطالبوننا بدفع المبلغ الذي أقرته المحكمة، ولم يبقى أمامنا سوى العودة إلى المحكمة عن طريق مخاصمة القضاة، لذلك اقتضى إعلام الهيئة العامة غير العادية بهذا الحدث.

السيدات والسادة الكرام استنادا إلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 3943 تاريخ 2006/08/28، ولاسيما المادة 7 منه والمتعلقة بالإفصاح عن النتائج السنوية حسب تسلسل الأحداث، لهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، التي أصبحت هيئة رقابة وإشراف على الشركات المساهمة المغفلة العامة، لذلك لا بد من توضيح بعض النقاط حسب ما يلي:

- إن شركة عصير الجبل الطبيعي المساهمة المغفلة مشمولة بقانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991 ومركزها الرئيسي مدينة السويداء ولا يوجد لها فروع في الوقت الحاضر ولكن يمكن أن يحصل ذلك في المستقبل كما يحق لها أن تعين ممثلين ووكلاء داخل الجمهورية العربية السورية وخارجها.

- الطاقة الإنتاجية المعدلة 30000 ثلاثون ألف طن، وأنشطة الشركة الرئيسية هي استقبال وتصنيع الفواكه الطبيعية وتحويلها إلى عصائر مركزة لتسويقها محلياً وعالمياً، كما وأن الشركة بعد التأسيس أدخلت خطوط إنتاج جديدة لتعبئة العصائر الطبيعية للاستهلاك اليومي بطاقة إنتاجية كبيرة، كما وأدخلت خطوط لتصنيع الكونسروة، والمربيات ورب البندورة.

- لقد بلغت الميزانية الختامية الموقوفة بتاريخ 31/12/2016، متوازنة في جانبيها بمبلغ 1.300.345.275 ل.س مليار وثلاثمائة مليون وثلاثمائة وخمسة وأربعون ألف ومائتان وخمسة وسبعون ليرة سورية، وتبين بأن الإدارة التنفيذية لم تتمكن من تنفيذ الخطة الإنتاجية السابقة لعام 2016 بسبب عدم وجود التمويل اللازم من جانب والأحداث الدامية والظروف الأمنية التي لم نزل نعاني منها من جانب آخر، والتي انعكست سلبا على أداء الشركة وعلى الاقتصاد الوطني.، وفي النتيجة خسائر المرحلة النهائية بلغت 99.853.540 ل.س تسعة وتسعون مليون وثمانمائة وثلاثة وخمسون ألف وخمسمائة وأربعون ليرة سورية.

عدد العمال و الموظفين يتراوح بين 30 – 45 عامل وموظف مسجلين جميعهم بالتأمينات الاجتماعية والعمل، الدائمون منهم يشملهم التأمين الشامل والموسميين يشملهم تأمين إصابة عمل.

كما وأن الشركة تدار من قبل مجلس إدارة منتخب مؤلف من سبعة أشخاص وهم السادة :

- شحاذة صلاح الدين .. رئيس مجلس الإدارة.
- نبيه سعد صبح .. نائب رئيس مجلس الإدارة.
- صلاح الدين شحاذة صلاح الدين .. عضو مجلس إدارة مفوض.
- معضاد حمود البكفاني.. عضو مجلس إدارة أمين السر.
- محمد هنيدي حمزة عضو مجلس إدارة.
- عدنان حسن دويعر عضو مجلس إدارة.
- بهيج رشيد الطويل عضو مجلس إدارة (غرفة الزراعة بالسويداء).

الإدارة التنفيذية يرأسها الأستاذ وليد محمود الغوثاني المدير العام، ورئيسة المحاسبة والإدارة المالية الآنسة مروة أبو سمرة، والسيد شوقي جعفر محاسب ، والآنسة ميسون البكفاني مديرة الإنتاج بالوكالة، والأستاذ وسام الشاطر مدير التسويق، والآنسة صفاء النجاد معاونة مدير التسويق ، والآنسة هلا الغوثاني مديرة إدارية، وما تبقى من أمناء مستودعات وإداريين وفنيين وعمال.

وقد اجتمع المجلس خلال عام 2016 أربعة عشرة جلسة (14) بمعدل أكثر من جلسة شهرية وذلك للاطلاع على واقع العمل في الشركة ومناقشة الأمور الجوهرية من أجل إيجاد الحلول المناسبة ضمن الإمكانيات المتاحة للنهوض في الشركة، أعضاء مجلس الإدارة حصلوا على مكافئات مالية متواضعة حسب النظام الأساسي للشركة أما أشخاص الإدارة العليا ذوي السلطة التنفيذية لم يحصلوا على مزايا ولا مكافئات خلال السنة المالية، ولا تدفع لهم رواتب ولا أجور ولا نفقات سفر داخل أو خارج سوريا ، والأتعاب التي نص عليها النظام الداخلي هي 12000 ل.س اثنا عشرة ألف ليرة سورية سنويا لرئيس مجلس الإدارة، وستة آلاف ليرة سورية 6000 ل.س سنويا لكل عضو، ورئيس ونائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المفوض وأمين السر لا يتقاضون هذا التعويض منذ بداية التأسيس، بعض الأعضاء يتقاضون هذا التعويض، رئيس مجلس الإدارة يصرف له استهلاك بنزين بقيمة (10.000 ل.س) عشرة آلاف ليرة سورية شهريا .

أما ذوي السلطة التنفيذية من أعضاء مجلس الإدارة والصفات التي يتميزون بها هم السادة:

- شحاذة صلاح الدين، رئيس مجلس الإدارة، نبيه سعد صبح نائب رئيس مجلس الإدارة، صلاح الدين صلاح الدين، عضو مجلس الإدارة المفوض .

- كبار مالكي الأسهم المصدرة من قبل الشركة الذين يملكون أكثر من 5 % من أسهم الشركة فهم السادة : شحاذة صلاح الدين، صلاح الدين صلاح الدين، خالد محمد المجذوب، عمر صلاح الدين، محمد خلدون المجذوب.

- الوضع التنافسي للشركة، لا يوجد منافس حقيقي للشركة من حيث تصنيع الفواكه وإنتاج العصائر المركزة ضمن المواصفات العالمية، لأن شركة عصير الجبل الطبيعي هي الشركة الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط من حيث الاختصاص، أما من حيث حصتها في السوق الداخلية والخارجية فهي ضئيلة جداً بسبب الحرب الاقتصادية والأوضاع العالمية من جانب وعدم وجود كادر تسويقي في الداخل لعدم توفر السيولة النقدية (رأس المال العامل) لذلك لم تتمكن الشركة من تصنيع شيء يذكر من طاقتها الإنتاجية ولم تتمكن من دخول السوق التنافسية.

- الشركة تعتمد على موردين للمواد الأولية من الأخوة الفلاحين وبعض الضمانين من محافظة السويداء ومحافظة درعا، محافظة ريف دمشق، محافظة حمص، محافظة طرطوس، محافظة اللاذقية، محافظة القنيطرة وسوق الهال بدمشق، أما متممات الإنتاج فمنها ما هو موجود محلياً ومنها ما هو مستورد من الخارج، وقد يشكل رقماً يتجاوز 10 % من إجمالي المشتريات في بعض الأحيان، كذلك بالنسبة للمبيعات أو الإيرادات، توجد شركات قد تحقق لنا نسبة تتجاوز 10 % من قيمة المبيعات أو الإيرادات .

- إن الشركة تقوم بتطبيق معايير الجودة الدولية ولا تتمتع بأي امتيازات حكومية ما عدا شموليتها بقانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991 وتعتبر من أولى واهم الشركات من حيث المبدأ في تصنيع المنتج الزراعي السوري، كما وأن الشركة قد حصلت على عدت امتيازات وشهادات دولية أهمها شهادة الأيزو ISO 22000 من شركة DNV العالمية، كذلك حصلت على أول شهادة ISO 22000 في الوطن العربي قاطبة، في صناعة العصائر الطبيعية من الاتحاد العربي للصناعات الغذائية بتاريخ 2008/06/23، التابع لجامعة الدول العربية في القاهرة.

- لقد صدرت بعض القرارات الحكومية التي كان لها أثر مادي سلبي على الشركة، منها عدم التزام مديرية مالية السويداء بتطبيق قانون الضريبة على الشركات المساهمة المغفلة، التي تدفع ضريبة على الأرباح الحقيقية، والبيانات المالية التي تظهر حقيقة واقع الشركة في كل الدورات المحاسبية المنتهية لكافة السنوات السابقة كانت بكل أسف خاسرة، ومع ذلك مديرية المالية كانت تفرض على الشركة ضرائب سنوية تعسفية بدون وجه حق بلغت قيمتها لغاية عام 2016 مبلغ 16.857.516 ل.س ستة عشرة مليون وثمانمائة وسبعة وخمسون ألف وخمسمائة وستة عشرة ليرة سورية، سدد منهم مبلغ 15.524.672 ل.س خمسة عشرة مليون وخمسمائة وأربعة وعشرون ألف وستمائة واثنان وسبعون ليرة سورية، مما استدعى إقامة دعوى أمام القضاء الإداري بحق مدير مالية السويداء وبحق وزير المالية، وبنتيجة الدعوى القضائية صدر أول حكم قضائي مبرم من قبل القضاء الإداري الأعلى في بداية عام 2015 عن تكليف عام 2003 بإلغاء قرار لجنة فرض الضريبة وقرار لجنة إعادة النظر وإعادة الضريبة البالغة مع الفائدة (2.985.000 ل.س) وإعادة التكليف من جديد، ولكن مديرية المالية بالسويداء لم تنفذ مضمون الحكم بالشكل الصحيح ولم تعيد للشركة حقها، وأعادت تكليف عام 2003 بطريقة غير صحيحة بإضافة مبلغ 850.000 تحت شعار فوائد تأخير ولم تلتزم بقرار المحكمة ولا بقرار لجنة التدقيق وصاغوا الأمور كيفما يشاء ودعونا للقيام بعملية تقاص معهم شبه إلزامية حتى لا يلزموا الشركة بدفع فائدة إضافية، ولم يأخذوا بعين الاعتبار القاعدة القضائية التي تقول لا يضار الطاعن بطعنه ، والآن نحن في صدى إقامة دعوى جديدة في قضية قد صدر فيها حكم قضائي مبرم .

- قانون الشركات الجديد رقم 29 لعام 2011 خاصة المادة: / 91/ 103 / 105/ لا تتلاءم مع واقع الشركات الصناعية التي تملك خطوط إنتاج ثابتة ومباني وعقارات وآليات، والشركة متضررة من هذا القانون ومهددة في أي لحظة بالتصفية.

- الهيكل التنظيمي للشركة يتألف من الشكل التالي : رئيس، نائب رئيس، مدير عام، مدير إنتاج، مدير معمل، مدير تسويق، المدير المالي، مدير الشؤون الإدارية، أمين المستودع العام، أمين مستودع الإنتاج، طاقم تسويقي، إدارة المخبر وحفظ الجودة، الفنيين والعمال، القسم الأكبر منهم خريجين ويحملون إجازات جامعية ومعاهد متوسطة صناعات غذائية، ميكانيكا، وكهرباء، وعمال الأكثرية منهم يحملون الشهادات الإعدادية والثانوية .

- رئيس مجلس الإدارة السيد شحاذة صلاح الدين يقوم بشراء كميات كبيرة من المواد التي تنتجها الشركة بموجب فواتير نظامية تحسم من حسابه الدائن في الشركة، ليقدمها إلى المؤسسات والجمعيات الخيرية والعائلات المستورة وهدايا إلى المستحقين بلغت قيمتها خلال العام المنصرم 2016 مبلغ 1.342.940 ل.س فقط مليون وثلاثمائة واثنان وأربعون ألف وتسعمائة وأربعون ليرة سورية لا غير، لا توجد عقود ولا ارتباطات ولا مشاريع مع أعضاء المجلس ولا المدير العام ولا مع أي موظف.

التبرعات والمنح والعينات والهدايا التي دفعتها الشركة خلال السنة المالية 2016 قد بلغت قيمتها 584.637 ل.س خمسمائة وأربعة وثمانون ألف وستمائة وسبعة وثلاثون ليرة سورية لا غير وهي عبارة عن هبة وعينات وهدايا لأشخاص ولجمعيات خيرية.

أما الميزانية العمومية الموقوفة بتاريخ 2016/12/31 وحساب المتاجرة وحساب الأرباح والخسائر، وحتى لا تتكرر المداخلات فإنني أعطي الفرصة للسيد مدقق الحسابات الأستاذ مصطفى بديع الجاجة ليقدم تقريره السنوي الذي يشمل كافة حسابات الشركة والبيانات المالية الموقوفة بتاريخ 2016/12/31 ليتسنى لكم مناقشتها وإعطاء الرأي بالمصادقة عليها . وأخيراً باسم رئيس وأعضاء مجلس الإدارة نشكر لكم حسن إصغائكم ونأمل أن تكونوا متفائلين بغد أفضل.

كما نتوجه بالشكر الجزيل لكافة العاملين بالشركة من إداريين وفنيين وعمال وللسيد مدقق الحسابات لمتابعته أعمال الشركة وإبداء الملاحظات المثمرة والبناءة، كما نخص بالشكر ممثلي وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك،

الحسابات في الاعتبار إجراءات الرقابة الداخلية للمنشأة والمتعلقة بالإعداد والعرض العادل للبيانات المالية ، وذلك لغرض تصميم إجراءات التدقيق المناسبة وفقاً للظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية لدى المنشأة .يتضمن التدقيق كذلك تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة وكذلك تقييم العرض الإجمالي للبيانات المالية .

الرأي:

باستثناء أي تأثيرات يمكن تترتب حول الفقرتين المشار إليهما أعلاه ، في رأينا أن البيانات المالية المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح ، في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة في 2016/12/31، وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وبما ينسجم مع نظام الإفصاح الصادر عن هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وذلك في ضوء القوانين و الأنظمة النافذة ذات العلاقة وأقترح المصادقة عليها .

أمور هامة :

تجاوزت خسائر الشركة رأسمالها وقد نصت المادة 103من قانون الشركات رقم 29 لعام 2011على ما يلي :

1-إذا زادت خسائر الشركة على نصف رأسمالها وجب على مجلس الإدارة دعوة الهيئة العامة غير العادية للاجتماع لتقرر إما تغطية الخسارة ، أو تخفيض رأسمال الشركة بما لا يقل عن الحد الأدنى المقرر قانوناً ، أو حل الشركة وتصفيتها .

2-إذا أهمل مجلس الإدارة عقد الهيئة العامة المذكورة أو لم يتم انعقادها لعدم توافر النصاب القانوني أو رفضت الهيئة حل الشركة جاز لكل مساهم وللوزارة تقديم طلب إلى القضاء لإقرار حل الشركة وتصفيتها .

تقرير حول المتطلبات القانونية الأخرى :

تحتفظ الشركة بقيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية وإن القوائم المالية متفقة معها

دمشق في 2017/5/20 المحاسب القانوني مصطفى بديع الجاجة

البيـــــان	الايضاح	المبالغ ل.س 31/12/2015	المبالغ ل.س 31/12/2016
صافي المبيعات	13	26,925,302	48,966,744
تكلفة المبيعات(بدون استهلاكات)	13	4,455,344	(27,708,578)
الاستهلاكات (ما يخص الإنتاج)	13	(14,642,110)	(14,642,111)
مجمل الربح (الخسارة)		**16,738,536**	**6,616,055**
المصاريف			
مصاريف بيع و توزيع	14	(1,054,984)	(2,184,453)
مصاريف عمومية و إدارية	15	(6,865,513)	(7,270,671)
تكاليف التمويل	16	(76,141,271)	(106,155,475)
إجمالي المصاريف		**(84,061,768)**	**(115,610,599)**
صافي الربح(الخسارة) من الأعمال الرئيسية		**(67,323,232)**	**(108,994,544)**
ايرادات فروقات تقييم قطع	12	1,081,989	657,256
ايرادات أخرى	17	1,030,419	8,483,748
صافي ربح(خسارة) الفترة		**(65,210,824)**	**(99,853,540)**
حصة السهم من صافي الربح(الخسارة)	18	**(16.30)**	**(24.96)**

المدير المالي
مروة أبو سمرة

رئيس مجلس الادارة
شحاذة صلاح الدين

شركة حمير النفل الشبيي الرديع
السويداء - سوريا

الميزانية العمومية الموقوفة بتاريخ ٣١/١٢/٢٠١٦

الموجـــودات			الخصـــوم		
البيان	جزئي/ل.س/	كلي/ل.س/	البيان	جزئي/ل.س/	كلي/ل.س/
الموجودات الثابتة		478,081,004	حقوق الملكية و رأس المال		828,884,204
الأراضي	70,449,200		رأس المال المدفوع	400,000,000	
المباني و الانشاءات	178,000,800		فائض اعادة التقييم	228,884,204	
الآلات و المعدات	221,238,469		الاحتياطيات		108,805
وسائل النقل و الانتقال	3,880,000		الاحتياطي القانوني	108,805	
العدد و الادوات وقوالب	792,882		المؤونات		11,671,393
الأثاث و معدات المكاتب	2,520,791		مؤونة ديون مشكوك فيها	8,813,887	
موجودات المخبر	644,818		مؤونة فوائد تأخير تسديد الشركات التأمينات الاجتماعية	500,000	
الموجودات الثابتة غير المادية	1,554,454			0.00	
المخـــزون		22,088,243	مؤونة ضريبة ارباح مالية	1,457,438	
مخزون المواد الأولية	28,260		الاهتلاكـــات		131,807,418
المواد المساعدة	1,282,482		مخصص اهتلاك المباني	61,880,388	
الوقود و الزيوت	428,138		مخصص اهتلاك الآلات	72,808,252	
مواد التعبئة و التغليف	12,427,610		مخصص اهتلاك وسائل النقل و الانتقال	3,098,480	
القرطاسية	184,335		مخصص اهتلاك العدد و الادوات	620,801	
مواد البناء	613,754		مخصص اهتلاك الأثاث	1,624,284	
قطع الغيار	6,880,203		مخصص اهتلاك موجودات المخبر	612,889	
موجودات مختلفة	685,470		مخصص اهتلاك الموجودات الثابتة غير المادية	1,554,464	
الانتاج غير التام		47,787,655	قروض مجلة دائنة		180,818,529
الانتاج التام		28,282,319	قرض المصرف الصناعي	84,468,675	
المنتـــوج		6,844,610	فوائد قرض المصرف الصناعي	96,169,854	
زبائن	6,538,090		حسابات دائنة الأطراف ذات علاقة		308,442,426
تأمينات وسلف لدى الغير	106,520		قرض خالد وخلدون المجذوب	7,187,473	
حسابات مدينة مختلفة		7,886,282	قرض شحادة صلاح الدين	276,823,080	
مدينون مختلفون	7,132,084.00		شحادة صلاح الدين (جاري دائن)	25,340,329	
حسابات دائنة ذات ارصدة مدينة	733,208		صلاح الدين شحادة صلاح الدين	263,348	
حسابات تحت التسوية	-		عمر شحادة صلاح الدين	18,197	
الأموال الجاهزة		2,002,852	الدائنـــون		18,428,248
المصرف التجاري فرع السويداء	(80,735)		داميات الغير	4,000	
المصرف التجاري /٦/ دمشق	17,977		الدوائر مالية	2,222,668	
المصرف الصناعي بالسويداء	9,788		مؤسسة التأمينات الإجتماعية	6,487,763	
المصرف التجاري /٦/ ٣٠٧ $	1,247,484		الموردون	9,713,837	
البنك العربي -سورية(حساب جاري)	18,237		حسابات دائنة مختلفة		8,483,343
البنك العربي -سورية(دولار)	372,881		حسابات مدينة ذات ارصدة دائنة	271,282	
البنك العربي -سورية(يورو)	119,316		دائنون مختلفون	2,051,129	
بنك الشركة العربية المصرفية (يورو)	30,788		مصروفات جارية مخصصة مستحقة	4,008,318.00	
المصرف التجاري فرع/٦/ دمشق	3,477		دائنو اعضاء مجلس الادارة	5,788	
بنك بيبو السعودي الفرنسي (حساب جاري)	13,585		حسابات قيد التسوية	128,275	
الصندوق العام	261,744		دائنون موظفون ساليون	18,662	
صافي الحد الثاني		889,835,500			
نتيجة المرحلة	98,853,540				
خسائر مدورة من اعوام سابقة	589,781,960				
المجمـــوع /ل.س		1,284,345,275	المجمـــوع /ل.س		1,284,345,275
الحسابات النظامية			الحسابات النظامية		
اسهم اعضاء مجلس الادارة		18,000,000	اصحاب الاسهم		18,000,000
المجمـــوع /ل.س		1,300,345,275	المجمـــوع /ل.س		1,300,345,275

بلغ مجموع كل من طرفي الميزانية فقط واحد مليار وثلاثمائة مليون وثلاثمائة وخمسة وأربعون ألفاً ومئتان وخمسة وسبعون ليرة سورية لا غير

المحاسب
شوقي جعفر

المدير المالي
مروة ابوسعدة

رئيس مجلس الادارة
السادة صلاح الدين

بعد أن قدم مدقق الحسابات الأستاذ مصطفى بديع الجاجة رأيه في البيانات المالية والميزانية العمومية الموقوفة بتاريخ 2016/12/31 وشهادة مدقق الحسابات،

فتح السيد رئيس مجلس الإدارة باب الحوار وطلب من السادة المساهمين أن يكون النقاش ضمن جدول الأعمال، لذلك يجب فصل أي نقاش خارج جدول الأعمال لبعد استكمال برنامج الجلسة، وعلى الراغبين بالحوار تسجيل أسمائهم وكمية الأسهم التي يمثلونها.

*- المساهم ياسر محمد الشعار يملك 800 سهم، قدم مذكرة خطية كالعادة وأعطى الحق لنفسه أن يتكلم باسم الهيئة العامة، ملخصها اعتراضه على تقرير مجلس الإدارة والمطالبة بتسمية مدقق حسابات جديد.

*- المساهم غسان مزهر يملك 200 سهم ،قال بأنه يطالب بالأرباح ولا يجوز لشركة بعد مرور أكثر من عشرون عاما ألا توزع أرباح على المساهمين، لقد كان هناك قيمة للأسهم ولكن اليوم أصبحت بدون قيمة تذكر وخسائرنا تزداد يوما عن يوم، لذلك أطالب بتصفية الشركة وإعادة قيمة الأسهم لأصحابها وهذا أفضل الحلول لشركة خاسرة.
*- المساهم ناهي القضماني يملك 250 سهم، قال أضم صوتي لصوت السيد ياسر الشعار.
*- المساهم حسين محمد أبو عسلي يملك 106.000سهم قال أطالب بتعيين لجنة محاسبة للكشف عن الحقيقة وتدقيق حسابات الشركة منذ بداية التأسيس ولغاية يومنا هذا.

السيد رئيس الهيئة العامة أجاب على مداخلات السادة المساهمين بالشكل التالي:
*- ردا على مداخلة المساهم ياسر الشعار أقول له لا يجوز لأي مساهم أن يتكلم باسم الهيئة العامة غير العادية لأننا في هذه الجلسة وغيرها من الجلسات السابقة لم نفوض أحدا من المساهمين أو غيرهم للكلام باسم الهيئة العامة لذلك كل واحد من الحضور له الحق أن يقدم مداخلة باسمه الشخصي.
*- ردا على مداخلة المساهم غسان مزهر أقول بأن الشركة هي مؤسسة صناعية على تجارية معرضة للربح والخسارة والشركة حققت أرباحا كثيرة للفلاحين والعمال والمجتمع والوطن وتدفع كل ما عليها من التزامات لكنها لم تتمكن من تحقيق أرباح قابلة للتوزيع على المساهمين، وخسائر الشركة تعتبر خسائر دفترية نتيجة اهتلاك آلات وآليات ومباني وغيرها وفرق صرف عملات أجنبية، ولكن بالمقابل ونتيجة للتضخم المالي فقد زادت الأصول الثابتة للشركة أضعاف كبيرة الشركة كانت قيمتها خمسمائة مليون ليرة سورية وأصبحت الآن بحدود خمسة أو ستة مليارات ليرة سورية وهذه الزيادة من حق المساهمين كل حسب الأسهم التي يملكها، ولا يجوز أن نفكر في تصفية الشركة ولا يحق أصلا لمساهم يملك هذا العدد المحدود /200 سهم/ أن يتقدم بطلب تصفية الشركة، وللعلم الشركة اليوم أصبحت ملك للعمال والفلاحين وللمجتمع وللمساهمين أيضا.
*- ردا على مداخلة المساهم ناهي القضماني، أقول نشكر مداخلتك ومن خلال الرد على المداخلات الأخرى ستكون فكرة واضحة وصريحة عن وضع الشركة.
*- ردا على مداخلة المساهم حسين أبو عسلي ، أقول كفانا مهاترات وضياع الوقت في قضايا بعيدة كل البعد عن الأمور الهامة، ألمساهم حسين أبو عسلي كان عضو في أول مجلس إدارة للشركة وكان على اطلاع بكافة الأمور ويعرف جيدا معاناة الشركة منذ بداية التأسيس ولا بد من تذكيركم أيها السادة ما حصل في اجتماع الهيئة العامة في عام 2006 عندما وقف أحد المساهمين المساهم غسان مسوح حينما وقف وقال أنا لست مقتنعا بمدققين الحسابات من السويداء لعدم خبرتهم في تدقيق حسابات الشركات لذلك أطلب من الوزارة إرسال مدقق حسابات خمس نجوم من دمشق وأرجو أن تؤيدوني في هذا المطلب، عند ذلك قلت للمساهم غسان مسوح لو أيدك كافة الحضور واعترضت أنا لم تحصل على موافقة لذلك أنا سأظم صوتي لصوتك مطالبين وزارة التجارة بتعيين مدقق حسابات كما قلت خمس نجوم ليقوم بتدقيق حسابات الشركة عن عام 2006/2005 وفعلا تقدمنا بهذا الطلب والوزارة استجابت لطلبنا وعينت المحاسب القانوني الأستاذ عبد الله المكسور لتدقيق حسابات الشركة عن الفترة الزمنية المطلوبة، وحضر مدقق لحسابات المكلف من قبل الوزارة وقال أنا مكلف من قبل الوزارة بتدقيق حسابات 2006/2005 ولكن أرجو أن تسمحوا لي بالتدقيق اعتبارا من عام 2000/ولغاية 2006 ورحبنا به وقام بتدقيق الحسابات بالشكل الفني والمهني خلال ثلاثة أشهر قدم من بعدها التقرير الأولي للوزارة وفيما بعد حضر اجتماع الهيئة عام 2007 وقدم تقريره الحيادي والذي يشهد بموجبه بدقة الحسابات وبأن مشكلة الشركة هو غياب رأس المال العامل، وهذا التقرير لم يزل موجودا لمن يرغب الاطلاع عليه.

- الرجاء من الحضور إذا كان لديكم مداخلات أخرى أو أي تساؤلات قبل أن نقفل باب الحوار وننتقل للتصويت على تقرير مجلس الإدارة، والميزانية العمومية الموقوفة بتاريخ 2016/12/31، وتقرير مدقق الحسابات عن البيانات المالية الموقوفة بتاريخ 2016/12/31 للموافقة عليهم وإبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة، ولم يتلقى أي مداخلة أو اعتراض أو سؤال جديد، وبذلك أغلق باب الحوار حول الفقرات الأربعة الأوائل من جدول الأعمال لعرضها على التصويت.
- طلب السيد نعيم عنتر ممثل وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك من رئيس الهيئة العامة غير العادية، التصويت على تقرير مجلس الإدارة، والميزانية العمومية الموقوفة بتاريخ 2016/12/31 وتقرير مدقق الحسابات، وإبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن أعمال عام 2016 .
- السيد رئيس مجلس الإدارة طلب من السادة الأعضاء الحضور التصويت على تقرير مجلس الإدارة، وقد تم التصويت بالأكثرية الساحقة بالموافقة على التقرير باستثناء معارضة المساهم ياسر الشعار الذي يملك /800سهم/.
- السيد رئيس مجلس الإدارة طلب من السادة الأعضاء الحضور التصويت على الميزانية العمومية الموقوفة بتاريخ 2016/12/31، وتم التصويت بالأكثرية الساحقة بالموافقة عليها ، باستثناء معارضة المساهم ياسر الشعار الذي يملك /800سهم/، والسيد حسين أبو عسلي الذي يملك /106.000 سهم/.
- السيد رئيس مجلس الإدارة طلب من السادة الأعضاء الحضور التصويت على تقرير مدققي الحسابات عن الدورة المالية الموقوفة بتاريخ 2016/12/31 وتم التصويت بالأكثرية المطلقة بالموافقة على تقرير مدقق الحسابات عن الدورة المالية الموقوفة بتاريخ 2016/12/31.
- السيد رئيس مجلس الإدارة طلب من السادة الأعضاء الحضور التصويت على براءة ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن الدورة المالية الموقوفة بتاريخ 2016/12/31 وتم التصويت بالأكثرية المطلقة بالموافقة على إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة باستثناء معارضة المساهم ياسر الشعار الذي يملك /800سهم/، والسيد حسين أبو عسلي الذي يملك /106.000 سهم/.

5- الفقرة الخامسة من جدول الأعمال انتخاب مدقق حسابات لعام 2017 انتخاب مدقق حسابات لعام 2017 من المدققين المدرجة أسمائهم في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابه.

السيد رئيس مجلس الإدارة رئيس الجلسة عرض على السادة الأعضاء الحضور أسماء اثنان من مدققي الحسابات المدرجة أسمائهم في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وهم الأستاذ يوسف الصيرفي، والأستاذ مصطفى بديع الجاجة، وبعد حوار بين السادة الأعضاء تقرر بالأكثرية إعادة تكليف مدقق الحسابات الأستاذ مصطفى بديع الجاجة، واعترض على هذا التكليف المساهم ياسر الشعار الذي يملك 800 سهم ، لذلك طلب السيد رئيس الجلسة التصويت على انتخاب مدقق حسابات لعام 2017 من الأسماء التي عرضت وهي الأستاذ يوسف الصيرفي، والأستاذ مصطفى بديع الجاجة، وقد فاز بالتصويت بالأكثرية الأستاذ مصطفى بديع الجاجة وتم تكليفه لتدقيق حسابات الشركة عن عام 2017 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابه.

6 - انتقل السيد رئيس مجلس الإدارة رئيس الجلسة لمعالجة الفقرة 6 السادسة من جدول الأعمال مناقشة مضمون المادة 103 من قانون الشركات رقم 29 لعام 2011 التي تنص على " إذا زادت خسائر الشركة على نصف رأسمالها وجب على مجلس الإدارة دعوة الهيئة العامة غير العادية للاجتماع لتقرر إما إطفاء الخسائر، أو تخفيض رأس المال بما لا يقل عن الحد الأدنى المقرر قانونا، أو حل الشركة وتصفيتها.

أيها السادة إن الخسائر التراكمية أكثرها خسائر دفترية نتيجة اهتلاك خطوط الإنتاج والمباني، لكن المصنع لم يزل قائم بكامل تجهيزاته وخطوط إنتاجه والمباني والعقارات التي تملكها الشركة لم تزل قائمة والمطلوب من المؤسسين والمساهمين الاستمرار والصمود والتصدي لأي مؤامرة حتى لو كانت قانونية لعدم تصفية الشركة في الوقت الراهن لأن تصفية الشركة يعتبر خيانة وطنية، والمطلوب أيضا هو متابعة المطالبة بإعادة تقييم الأصول الثابتة حسب تقدير المعايير المحاسبية الدولية الدولية، وقرر الحضور بالإجماع متابعة أعمال الشركة وعدم التفكير بالتصفية مهما كانت الظروف.

7 - انتقل السيد رئيس مجلس الإدارة رئيس الجلسة لمعالجة الفقرة السابعة من جدول الأعمال: البحث بضرورة إعادة تقييم الأصول الثابتة حسب المعيار الدولي للمحاسبة رقم /29/ نظرا للتضخم المالي الذي حصل وارتفاع أسعار العقارات والمباني وخطوط الإنتاج، لإعطاء صورة حقيقية عن واقع الشركة أمام وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، وهيئة الأوراق والأسواق المالية، وأمام المصارف والمراجع الاقتصادية والمالية والمساهمين والرأي العام.

أيها السادة اصبح من الظروري إعادة تقييم الأصول الثابتة حسب تقدير المعيار الدولي للمحاسبة المتبع في سوريا حاليا، لتثبيت حقوق الملكية للمساهمين وإعطاء صورة حقيقية عن واقع الشركة أمام المراجع الاقتصادية والمالية، والشركة بغض النظر عن الخسائر الدفترية الناتجة عن اهتلاك آلات ومباني وخطوط إنتاج، لم تزل قائمة بكامل تجهيزاتها وخطوط إنتاجها وعقاراتها التي زادت أثمانها عشرة أضعاف أو أكثر مما كانت عليه سابقا نتيجة التضخم المالي وغلاء الأسعار ، إن شركة عصير الجبل الطبيعي تملك مصنع قائم على مساحة من الأرض قدرها /60.000/م ستون ألف متر مربع في منطقة إستراتيجية، غرب مدينة السويداء، إضافة لعشرة خطوط إنتاج جميعها من مادة الستانليس غذائي 316 وهذا مثل الذهب عيار 24 لا يعتق ولا يصدأ وآبار جوفية والكثير من التجهيزات الخدمية، وبعد حوار بين السادة الأعضاء حول هذه الفقرة تمت الموافقة بالأكثرية الساحقة بالمطالبة رسميا أمام الجهات المعنية بالموافقة على إعادة تقييم الأصول الثابتة، كما أكدوا بأن أملنا كبير جدا الآن بعد أن تمت موافقة الهيئة العامة غير العادية رقم /23/ المنعقدة بتاريخ 2017/05/25 على تسليم الإدارة التنفيذية لوزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أن يكون لها دور كبير بإنقاذ الشركة والنهوض بها لتأخذ دورها الصحيح.

8 - انتقل السيد رئيس مجلس الإدارة رئيس الجلسة لمعالجة الفقرة 8 الثامنة من جدول الأعمال البحث في إمكانية جدولة القرض الجاري المدين للمصرف الصناعي بعد أن سددنا القرض السابق قصير المدى للاستفادة من إعفاء المتعاملين من الفائدة وغرامات التأخير وجدولة القرض لمدة عشرة سنوات، وأكد السادة الحضور بأن الشركة لا يوجد لديها إمكانية لجدولة القرض الصناعي المدين لعدم توفر السيولة النقدية لدفعة حسن النية ولتشغيل المصنع بطاقته الإنتاجية لنتمكن من دفع الأقساط لاحقا، والأمل كبير الآن على التعاقد مع وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك حيث وضعنا فقرة ضمن العقد تضمن تحويل أرباح الشركة لتسديد قرض المصرف الصناعي، كما وأن فكرة بيع جزء من عقارات الشركة لتسديد القرض الصناعي لم تزل قائمة والبحث عن مشتري مستمر.

*- بمناسبة انتهاء الهيئة العامة غير العادية التي تقوم بأعمال الهيئة العامة العادية لشركة عصير الجبل الطبيعي المساهمة المغفلة العامة، اقترح السيد رئيس مجلس الإدارة رئيس الجلسة على السادة الحضور إرسال برقية باسم المجتمعين للسيد الرئيس الدكتور بشار الأسد لتقديم كلمة شكر لاهتمامه الدائم بالشركة، و تمت الموافقة بالإجماع على إرسال البرقية التالية:

السويداء في 31 /2017/08
صادر رقم 10179

سيادة الرئيس الدكتور بشار الأسد الموقر
رئيس الجمهورية العربية السورية

تحية طيبة وبعد

يتشرف رئيس وأعضاء الهيئة العامة غير العادية التي تقوم بأعمال الهيئة العامة العادية لشركة عصير الجبل الطبيعي المساهمة المغفلة العامة، المجتمعين اليوم الخميس في 2017/08/31، في مقر غرفة التجارة والصناعة بالسويداء، بعد أن اختتموا اجتماعهم السنوي الذي ناقش البيانات المالية والميزانية الختامية الموقوفة بتاريخ 2016/12/31، أن يتقدموا من سيادتكم بخالص الشكر و الامتنان، على رعايتكم الكريمة ودعمكم المستمر لشركتنا، والثقة الكبيرة التي منحتموها لهذه الشركة الوطنية المتخصصة في تصنيع المنتج الزراعي التي تساهم في الحفاظ على الأمن الغذائي الوطني، وتصدر الفائض للأسواق العالمية، وهي فخر للصناعة الوطنية.

كما وأننا نثمن عالياً مواقفكم الوطنية الشجاعة، والنصر الذي تحقق علي أيديكم وأيدي جيشنا العقائدي الباسل تدعمه المقاومة الوطنية المخلصة والقوة الصديقة بالإضافة إلى النصر الاقتصادي الذي حققه معرض دمشق الدولي "59" والتمثيل الدولي والإقليمي والوطني في هذه التظاهرة الاقتصادية لهو دليل عافية يبشرنا بإعلان النصر النهائي والأكيد بإذن الله، لتصبح سورية مركز فخر واعتزاز لكافة المواطنين الشرفاء والأحرار في العالم أجمع .
شركة عصير الجبل الطبيعي المساهمة المغفلة العامة، لم تزل صامدة ومستمرة بالعمل بأمانة وبجد و نشاط ، وستبقى دوما خلف قيادتكم الحكيمة.
أدامكم الله ذخرا للوطن.

شركة عصير الجبل الطبيعي المساهمة المغفلة العامة

شحاذة صلاح الدين

رئيس الهيئة العامة غير العادية

نظرا لانتهاء أعمال الهيئة العامة غير العادية التي تقوم بأعمال الهيئة العامة العادية لشركة عصير الجبل الطبيعي المساهمة المغفلة العامة /رقم 24/ المنعقدة في صالة الاجتماعات في غرفة التجارة والصناعة بالسويداء اليوم الخميس بتاريخ 2017/08/31 فقد أقفلت الجلسة، وطلب رئيس مجلس الإدارة رئيس الهيئة العامة من الأستاذ معضاد حمود البكفاني ، مدون وقائع الجلسة تدوينها في سجلات الشركة الرسمية، وإرسال نسخة عن محضر الجلسة إلى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك قسم الشركات لضمها لإضبارة الشركة، كذلك إرسال نسخة مصدقة من الوزارة لهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية لضمها لإضبارة الشركة كما شكر السادة الحضور على مشاركتهم.

شحاذة صلاح الدين
رئيس مجلس الإدارة رئيس الهيئة العامة غير العادية

معضاد حمود البكفاني
مدون وقائع الجلسة

صورة طبق الأصل

يوسف البكفاني
مراقب الجلسة

فهد الحلح
مراقب الجلسة

نعيم عنتر
مندوب وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك